الموسوعة الصغيرة
(٦)

الثورة والديمقراطية

صباح سلمان

منشورات وزارة الثقافة والفنون
الجمهورية العراقية
١٩٧٧

مقـــدمة

بين الثورة والديمقراطية تفاعل كبير ، فاذا كانت الاولى الطريق الى الديمقراطية ،فانها لايمكن ان تتطور وتؤدي مهماتها على اكمل وجه من دون تمكين الجماهير من التمتع بكافة حقوقهـا .

وبالنسبة لثورة ١٧ـ٣ تموز التي صنعها وفجرها حزب البعث العربي الاشتراكي ، وكونها قد انهت حكما دكتاتوريا وتسلطا ارهابيا ، بالاضافة الى اتسام الحزب الذي يقودها ، بصفات الديمقراطية والاشتراكية والثورية ، فان ذلك يعني بالبدا والضرورة حتمية اعتمادها النهج الديمقراطي الشعبي وحرصها على سيادة العلاقات الديمقراطية وانهاء مظاهر التسلط والخوف والتردد والبيروقراطية .

ونظرة الى سجل الثورة تؤشر الصورة المشرقة للممارسة الديمقراطية والعمل الدؤوب المكرس لرسوخها وتطورها ،

« صباح سلمان »

الفصل الاول

لماذا الثورة ؟

اذا كانت عملية الثورة تعني احداث تغيير جذري وحاسم في بنية المجتمع بهدف نقله الى الصورة الثورية المتوافقة مع الاهداف المطلوبة ، فان انجاز مثل هذه العملية مرهون بتوفر شروط موضوعية وذاتية تجعل الاداة القائدة للتحول الثوري في وضع يمكنها من تنفيذ العملية الثورية وقيادتها على اكمل وجه في جميع مراحلها ، سواء كان ذلك في مرحلة الاعداد والتهيؤ ، او في مرحلة تحديد ساعة الصفر والشروع بالتنفيذ ، او في مرحلة التحرك اللاحق لتكريس الوضع الجديد وتطبيق المبادىء المؤشرة سلفا من خلال الدليل النظري الذي تعتمده الحركة الثورية كأساس عقائدي يحكم ممارساتها وسلسلة التطبيقات العلمية التي تنفذها في الصفحة التالية لمرحلة النصر بعد اسقاط النظام المرفوض والتخلص من مؤسساته وتشكيلاته .

وبمقدار ماتكون هذه الامور في عداد القضايا الاساسية التي لايغفلها النضال الثوري المتجه

لانتزاع السلطة السياسية من المهود التي تتربع على قمة المسؤولية فيها انظمة معادية ، فان وعي فن الثورات وحسن استخدام القوانين الثورية يشكلان مدخلا مهما وحاسما في تفجير عملية الثورة وخلق الظروف الملائمة لذلك ، وفي وضع مساراتها فيما بعد في المجالات المطلوبة تبعا لخصائص وتطـــور المجتمع .

وفي تاريخ نضال شعبنا وبحكم الاوضاع التي كانت تخيم على العراق والوطن العربي منذ حصول ردة الثامن عشر من تشرين عام ١٩٦٣ وما عقبها من ردة مماثلة في ٢٣ شباط ١٩٦٦ في القطر السوري ونكسة حزيران عام ١٩٦٧ ، الى قيام ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ، كان الوضع النفسي الجماهيري يعاني من الاثار الخطيرة التي خلفتها هذه النكبات . ومع هـذه المعاناة فان جهـد الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية كـان يتكرس لاستثمار هذه الحالة وتوظيفها لخدمة اغراضها وزرع اليأس والجزع في اعماق الجماهير لقهر ارادتها وابعادها عن موج المعارك والنضال .

وبمقدار ما كان هذا الواقع ذا ثقل سلبي بوجه التقدم النضالي ، فانه في جهة ثانية وامام التصميم الثوري كان مجالا للبحث في ايجـاد المستلزمات

والوسائل التي تقود الى وضع حركة الجماهير في الطريق الذي يقلب مخططات الاعداء ويغير المعادلة الموضوعة لتكريس الهزيمة في النفوس وربط الارادة الشعبية بالامر الواقع والتسليم به .

واذا كانت هذه المسؤولية النضالية تقع على جميع الفصائل الثورية في الوطن العربي ، باعتبار ان حالة الانكسار التي تسعى اليها قوى التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي تستهدف اساسا التصدي لنضال هذه الفصائل وتكريس اوضاع متخلفة في كل الساحة القومية ، فان مسؤولية حزب البعث العربي الاشتراكي في التصدي لهذا المخطط هي جسيمة وكبيرة بحكم موقع الحزب في اطار الثورة العربية والمهمات القومية التي يتحملها بسبب كونه حزبا قوميا يمتد تنظيمه في عموم الساحة العربيـة .

ولهذا فان الحزب ازاء هـذه المسؤوليـة والاوضاع السائدة في الوطن العربي كان عليه ، ان يختار احد طريقين .. اما اسقاط فكرة السعي لتسلم السلطة في اي قطر خلال تلك المرحلة والشروع ببرنامج للنضال الشعبي اسلبي لمرحلة تاريخية طويلة جدا وافتراض ان الحزب وحركة الثورة العربية يمران من جميع النواحي ، بمرحلة تاسيسية

جديدة .. او البحث عن اسلوب جديد لاحداث التغيير الثوري وتسلم السلطة السياسية في قطر ما يأخذ بعين الاعتبار اشتراطات الواقع الموضوعي من ناحية ومتطلبات المرحلة الجديدة ومقاييسها الاكثر جذرية وثورية من ناحية اخرى .. والسعي من خلال الموقع الجديد لقيادة حركة الجماهير باتجاه اهدافها القومية والاجتماعية ولتأكيد حقيقة هوية الحزب وحقيقة مبادئه وتأكيد دوره الطليعي في حركة الثورة العربية .

ان منظمة الحزب في القطر العراقي كانت قد اختارت بوضوح وصراحة الطريق الثاني »(١) .

الحزب هو الاقدر

على احراز النصر .. لماذا ؟

فلماذا كان هذا الخيار لمنظمة الحزب في القطر العراقي .. وكيف تحركت لتنفيذه ؟

مع الاعتبار القومي الوارد ومهمات تغيير الحالة النفسية المتردية التي اوجدتها ظروف النكسات التي اشرنا اليها ، يكون هناك وراء خيار منظمة الحزب في القطر العراقي بتسلم السلطة

(١) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن

السياسية وقيادة حركة الجماهير من هذا الموقع عوامل مهمة اخرى ابرزها :

الاول : ان حزب البعث العربي الاشتراكي سبق وتسلم السلطة السياسية في القطر العراقي بثورة ٨ شباط ١٩٦٣ واستلك بحكم هذه التجربة خبرة ميدانية في اسقاط الانظمة المعادية وتحريك الجماهير والقوات المسلحة لانجاز مثل هـــذا الهدف .

الثاني : ان تجربة الحزب في استلام السلطة انتهت بالردة السوداء في الثامن عشر من تشرين عام ١٩٦٣ على ايدي قوى رجعية ومشبوهة ، وسقوط هـذه التجربة يدفع مناضلي الحزب بالضرورة الى الثأر لتلك التجربة التي تحتل في ضميرهم موقعا خاصا بحكم كونها اول تجربة ينتزع فيها الحزب السلطة ويحاول الشروع من خلالها بتنفيذ مبادئه .

الثالث : أن نجاح الحزب في تفجير ثورتـه الاولى وفشله في حماية هذه التجربة وسقوطها في ١٨ تشرين مع وقوعها في اخطاء عديدة كان يحفز مناضلي الحزب على ضرورة تجاوز النكبة لرد موجة التزوير والتضليل التي حاولت الحاقها بالحزب ، وكان هذا السبب مع ميزة تنظيمية يتحلى بها الحزب وهي المراجعة والنقد الذاتي من الامور التي كانت تعطي امالا كبيرة في امكانية الحزب في حسم الصراع

مع الردة التشرينية لصالح مسيرة النضال الثوري والاستفادة من ذلك في انضاج المسيرة اللاحقة لها .

الرابع : ان تاريخ منظمة الحزب في القطر العراقي منذ المراحل الاولى لتشكيلها في نواة تنظيمية حافل بصدام ساخن وشديد مع القوى المعادية ، وظلت درجات هذا الصراع في تصاعد مستمر مع نمو هذه النواة وتطور الملاكات التنظيمية لها من جهة ومع بروز تاثيرها ووضوح دورها القيادي في حركة النضال من جهة ثانية .. ولم يشهد هذا التاريخ لحظة انفراج او خفوت في حدة الصراع ، بل ان الفترة القصيرة الاخرى التي امتدت بين ٨ شباط ١٩٦٣ و١٨ تشرين الثاني من نفس السنة، لم تشهد هي الاخرى انفراجا ، بل كانت مليئة بالتحدي وهو ماجعل مناضلي الحزب في حالة استنفار دائمة وصراع مستمر مع العديد من القوى وهذا الصراع وان كان في شطر منه ليس له اساس موضوعي ، الا ان النتيجة التي نريد تثبيتها هي انه جعل المناضل في الحزب في وضع طارىء مستعد فيه الى التضحية الدائمة والى البذل المستمر والممارسة اليومية للنضال .. وهذه الحقيقة عن تاريخ منظمة الحزب في القطر العراقي هي التي جعلتها قادرة على الصمود بوجه اعتى التحديات التي ارادت سحق الوجود التنظيمي للحزب والتخلص من فعاليته النضالية .

مستلزمات الخطة الاستراتيجية والفنية

هذه العوامل هي التي كانت وراء قرار منظمة الحزب في القطر العراقي باسقاط نظام الردة واستلام السلطة .. اما كيف تحركت لانجاز هذه المهمة التاريخية وتجسيد قرارها الجريء على ارضية الواقع فان الاجابة على ذلك تتطلب الاشارة الى امور مهمة وذات صلة بهذا الهدف الكبير .

● ان افلاس الردة وظهور حقيقتها كانقلاب يميني مشبوه ، وكطغمة عسكرية دكتاتورية ، وخطل جميع السياسات التي اعتمدتها وما افرزته من نتائج مدمرة على كافة الاصعدة وتدهور الاوضاع العامة في القطر . هذه الحقائق جعلت الجماهير تتطلع الى اليوم الذي ينهي الردة عقلية ونظاما ورجوها وهي التي جعلتها تتطلع بابصارها الى الحزب البعث العربي الاشتراكي باعتباره الحركة الثورية الاقدر على ترجمة هذا الطموح

● القوى الاستعمارية وكل ركائزها كانت

تعمل بنشاط مكثف وبشكل مركز لابعاد حزب البعث العربي الاشتراكي من استلام السلطة بحكم التناقض الاستراتيجي القائم بين اهدافه ومصالحها المادية في الوطن العربي من جهة ولانها تدرك ان عودة الحزب الى السلطة من جديد واستفادته من كل الاخطاء التي وقع فيها انما تعني انتاجا اكثر للتجربة الجديدة وممارساتها الثورية في ميدان التصدي للمخطط والوجود الامبريالي في المنطقة .

في ضوء ذلك يمكننا الدخول الى الاجابة عن سؤالنا كيف تحركت منظمة الحزب لاستلام السلطة واسقاط الردة التشريرية ؟

ان العوامل الموضوعية لازاحة حكم الانقلاب الاسود الذي اجهض تجربة ثورة ٨ شباط عام١٩٦٣ تجد اسسها في القاعدة المادية التي يقف عليها النظام المشبوه وطبيعته الطبقية .. والشروط الذاتية هي الاخرى متوفرة . فعلاقة الردة بالشعب علاقة طلاق دائم ورغبة الجماهير عارمة لاسقاطها والحركة الوطنية والقومية التقدمية استطاعت ان تحدد مرامي الحكم التشريني وحقيقته اليمينية المشبوهة وحزب البعث العربي الاشتراكي استطاع بعد الضربة القادرة التي وجهت اليه في ١٨ ــ تشرين ثاني عام ١٩٦٣ ، ان يعيد بناءه التنظيمي ويتصدر

انكفاح الثوري المكرس لاسقاط الردة وحكمها الذي تمزقه التناقضات والمصالح الخاصة .

وجود هذه العوامل الموضوعية والذاتية وفر اسسا ملائمة لانفجار الانتفاضة المسلحة ، وهذه الاسس كانت تتطلب وعي « فن الثورة » وكيفية الاستفادة منها لتحقيق الثورة المسلحة .

واستخدام فن الثورة يقتضي وجود قيادة تاريخية تمتلك مؤهلات الوعي الكامل لقوانين العمل الثوري وشروطه للتحضير للانتفاضة المسلحة وتنفيذها وحماية مسيرتها اللاحقة .

وجود مثل هذه القيادة هو الذي ساهم مساهمة اساسية بتحقيق التلاحم بين العوامل الموضوعية والذاتية ورسم النجاح لعملية الثورة وذلك من خلال :ـ

١ ــ القدرة في رسم الخطة الاستراتيجية والتعبوية لعملية الثورة وتمكين قواتها من التحرك المامون لاقتحام مواقع الخصم واحتلالها .

٢ ــ تحييد ما امكن من الاوساط السياسية تضمن نجاح العملية الثورية وتعيين التحالفات التي يتطلبها النصر وحسم التحالف باستمرار لصالح تقدم الثورة وتعزيز قيادة الحزب .

٣ ـ العمل على اربك المؤسسة الحاكمة عن طريق توسيع الهوة بينها وبين الجماهير وزرع التناقض في صفوفها والتمويه عليها مع تشديد الضربات المكرسة لاضعافها لخلق افضل المجالات لعملية الضربة اللاحقة والحاسمة . هذه العوامل هي التي استطاعت قيادة الحزب من خلال مواصفاتها التاريخية ان تؤمنها وهي ترسم عملية ثورة ١٧ـ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ وذلك عن طريق المستلزمات التي وفرتها :ـ

١ ـ السعي المخلص والدائب للعمل في اطار جبهوي يضم ما امكن من القوى الوطنية والقومية التقدمية ، في حالة عدم النجاح في ذلك تحقيق اي قدر واي شكل ممكن من الصلات الطيبة مع هذه القوى .

٢ ـ تحييد ما امكن من الاوساط السياسية والعسكرية في الصراع بينه وبين السلطة العارفية .

٣ ـ التركيز على تحالفات خاصة وفقا للقرارات الواقعية و « الفنية » الخاصة بالانتفاضة على السلطة العارفية وتسلم السلطة السياسية »(٢)

(٢) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن

فالانتصار يعني التحرك الثوري على الواقع لتطبيق اهداف الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية .. وكان لابد لهذه المسيرة ، من ان تعبر عن هذه المبادىء بصيغ ملموسة ، ومنها ، الممارسة الديمقراطية . فكيف كانت نظرة الثورة وصيغها في هذا المجال .

الفصل الثاني

في الديمقراطية الشعبية

في النشال الثوري المتجه لبناء المجتمع واشاعة القيم والممارسات المرتبطة بالتصورات المبدئية المحددة لهدم الواقع الفاسد ، يكون اتجه نحو الحرية وتحقيق الاجواء الكفيلة باطلاق مبادرات الجماهير وفعالياتها ، امرا حاسما وذا قيمة مركزية في جدول المهمات المطروحة للتطبيق .

وعلى الرغم من ذلك وحسم هذه المسالة من الناحية المبدئية والنظرية ، الا ان الممارسات الديمقراطية وتأطير صيغتها في هيئات تمثيلية تظل مسالة معقدة بحكم مواصفاتها الانسانية والسياسية معا، وتقتضي عملا متصلا للوصول الى تاثير المنطلقات والصيغ الصائبة للممارسة الديمقراطية .

وذلك امر يرتبط من حيث التنفيذ والاجراءات الدستورية والقانونية والعملية بجملة من العوامل

الموضوعية والذاتية المؤثرة في المجتمع وطبيعة الاداة الثورية القائدة وتصوراتها المبدئية المحددة لرسم شكل الدولة الجديدة واسس العلاقة التي تنظم عمل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية مع الهيئات والمنظمات الجماهيرية .

فالديمقراطية في المجتمع الثوري لاتنتمي اعتماد المنطلق التقليدي الذي يفترض وجود التعدد اللامسؤول للاحزاب بمعزل عن خصائص الواقع وشروط الانتقال به الى الصورة الجديدة التي تستجيب لضرورات التقدم وانهاء التخلف والاستغلال ، وهذا الفهم الثوري الذي يغاير من حيث الجوهر الاسلوب الليبرالي للديمقراطية ، لايعني انه يبتعد عن الحقيقة الديمقراطية التي تتجسد بـ « حكم الشعب بالشعب » ، لان الحرية في المدلول الصحيح وفي ظل البلدان التي عانت من السيطرة الاجنبية ومخلفاتها ، لابد وان تؤمن هدفين متلازمين اولهما استكمال مهمات التحرر السياسي والاقتصادي في كافة المجالات، وثانيهما بناء الاطارات التنظيمية والتمثيلية التي تفرضها الشروط اللازمة لتحريك الجماهير وتفجير مكنوناتها وتخليصها من القيود التي تزرع الخوف في اعماقها ، وعلى اساس الوعي الكامل للظروف

المحيطة المؤثرة ودرجة النضج الاجتماعي والسياسي والاستيعاب للمسؤوليات الوطنية والقومية .

فالحرية بمفهومها البرجوازي تفهم من (الديمقراطية) شكلا من اشكال السلطة يعلن رسميا « فوز الاغلبية » بصورة شكلية بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع . والحالة الواقعية للامور .

وهكذا مفهوم بحكم غربته عن الواقع وتجاهله للظروف التاريخية الملموسة للتناقضات الاجتماعية وماتفرزه من صراعات سياسية ، يخدم في النتيجة مصلحة الطبقة البرجوازية ويعبر عن تصوراتها لمسالة الحرية .

فالحرية بشكلها السياسي لم تكن « مفهوما مجردا مطلقا » وحتى الحرية بمفهومها البورجوازي لم تكن كذلك ، بل هي دائما حرية ملموسة ذات مضمون اجتماعي محدد ، منحت لطبقة ومنعت — بشكل او باخر — عن اخرى . عندما قامت البرجوازية بثورتها ضد الاقطاع كانت تنادي بالحرية المثالية المطلقة باسم الشعب كله ، ولكن عندما استلمت السلطة انقلبت الحرية عندها لمصلحة طبقة محددة . ولم تتردد البرجوازية بالدوس على مثاليتها لاستغلال الدولة الديمقراطية ولضرب الجماهير الشعبية عندما يهدد مصالحها الخطر .

لقد حولت البورجوازية الحرية المطلقة اوما يسمى بحقوق الانسان الى مصلحة طبقة . ان الديمقراطية بشكلها الحالي في اوربا الغربية لم تكن منحة البورجوازية للجماهير الشعبية بل هي ثمرة نضال جماهيري طويل عنيد(١) »

فالبورجوازيةتنظر الى الديمقراطية من زاوية مصلحتها الطبقية والامكانات التي تمكنها من بسط سيطرتها السياسية باستلاك السلطة وتوجيهها بما يحفظ وينمي مصادر التراكم المالي لها .

والصيغ والاطارات التي تعتمدها في هذا المجال لايمكن ان تسمح بانتقال السلطةالى طبقات اجتماعية مناهضة رغم كل ماتحاول به التظاهر عن امكانية حدوث مثل هذا الانتقال .. وكثيرا ماتعمد الى اجراءات استثنائية وبصيغ « تشريعية » للحيلولة دون تطور الاوضاع بالاتجاه الذي يحمل المخاطر على وجودها ومصالحها . والانفراج الديموقراطي واعتماد الاساليب « الديمقراطية » التي تلاحظ في المجتمعات البورجوازية هي مزيج من الادراك بان هذا النهج ليس فيه مخاطر فعلية على الدولة البورجوازية ، الى جانب كونه ثمرة لتطور الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الجماهير ونضالها الذي انتزع هذا القدر من الحقوق التي لاترى فيه

(١) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس

الطبقة البورجوازية خطـــرا من تكريسها بالصيغ والممارسات المناسبة التي تراها .

ان من الخطـــا تكبير اعتبار الاشـــكال المظهرية للديمقراطية التي تتباهى بها البورجوازية ، هي الاشكال الصحيحةللتمثيل والممارسة والتقاليـــد الديمقراطية . ذلك ان هذه الاشكال وهي تعبر عن شكل البناء للدولة الذي يحمل منمواصفات اساسها الاقتصادي ،صيغه وانماطه وتشريعاته ،لايمكن ان يؤمن الحقوق السياسية للجماهير لان الواقع لايمكن ان يضمن حقوقا سياسية بمعزل عن الحقـــوق الاقتصادية .

وحيث ان شكل الملكية الخاصة والاستثمار وتنمية مصادر الراسمال وتراكمه هو ميزة النظام البورجوازي ، فلا يعقل ان يفرز الاساس التحتي للنظام مؤسسات فوقية لاتنسجم معه ولاتلبـــي اغراضه .لان الوحدة الجدلية بين القاعدة الاقتصادية المادية للمجتمع واطاراتها العلوية تحتم التناســـق الكامل في هذا المضمار فالحديث عن الحرية المطلقة والتساوي المجرد ينطلق من نزعة يشوبها الانحراف والتزوير او المثالية المفرطة بالغيبيات والقصور في فهم حقائق الامور . لذلك يكون عزل المضمون الطبقي عن الحرية واعتبـــار الصيـــغ الليبرالية لها هـــي

الاشـــكال التي تنظم وتضمن ممارســـة الجماهير لحقوقهـــا ، تعســـف على الحقيقـــة وتجاهـــل كبير لمجريات الواقع ، وهذه الصيغ لايمكن ان تعبر عن ارادة الجماهير . والنظر الى واحدة من ابرز الوسائل التي تعتمدها الديموقراطيـــة الليبراليـــة للتعبير عنالحرية التي تطلقها، ونعني بها الانتخابات « والبرلمان » تؤكد على ذلك . فلقد « نشأ النظام البرلماني في اوربا الغربية مع صعود البورجوازيـــة ونموها ، فكان ـ تبعا لهذا ـ الغلاف السياسي للنظام الاقتصادي البورجوازي . ولم تكن البرلمانات لتمثل في البداية الا الطبقات المالكة ، ومع نمو الحركـــة العمالية ونتيجة لنضالها السياسي الطويل اتسع حق الانتخاب حتى اصبح عاما ،وتزايد نفوذ القوى الجماهيرية فيها. الا ان التغييرات التي طرات على بنيان الدول الراسمالية قد ادت الى حصـــر السلطة الحقيقية في الاجهزة الادارية والاقتصادية والعسكرية للدولة وهكذا عجز « قانون العدد » عن التعبير عن ارادة الجماهير وتحقيق اهدافها لان البورجوازية التي تتمتع بامتيازات فعليةواقعية استطاعت ان تحول النشاط البرلماني الى خـــادم للاقتصاد الراسمالي ولم يؤد دخول الطبقة العاملة في برلمان اوربا الغربية الى قلب سلطة البورجوازية بل اضطرارها الى تبني اشكال واساليب جديدة

اكثر مرونة منها لمتطلبات الواقع ، فامتصت بعض المطالب العمالية وبردت النضال الثوري للجماهير واستمرت البورجوازية في الحكم(٢) »

اذن فالنظام البرلماني هو نتاج تولي البورجوازية لمقاليد السلطة فهو الاطار السياسي الذي تعتمده لذلك ، وهذا النتاج الذي يرتبط بشكل وثيق مع تطور ونمو الطبقة البورجوازية لايمكن ان ينقل بصورة اليه الى المجتمعات البورجوازية في البلدان النامية ، لانه بالاساس وليد البورجوازية الغربية التي نمت وتطورت ورسخت نظامها وتقاليدها بشكل كبير . فضلا عن الفارق بين طبيعة البورجوازية في الدول الغربية والبورجوازية في البلدان النامية .

ان النقل الالي بهذه الحالات لايعطي شكلا للحرية حتى بصيغ الديمقراطية الليبرالية المعروفة ، لانه استعارة من منبت اجتماعي معين الى اخر مختلف تماما ، لهذا فالاتية في اعتماد التجربة الليبرالية واخذ المنهج الغربي للديمقراطية يقدم صورة مهلهلة عن مفهوم الحرية غير قادر على البقاء والتطور فضلا عن مغايرته لطموح الجماهير في الديمقراطية الشعبية .

---

(٢) نفس المصدر السابق .

واذا كان هذا النهج وما يرتبط به من نشاطات برلمانية يتكرس في الدول الغربية لخدمة الاقتصاد الراسمالي ، فانه يعجز في البلدان النامية عن القيام بخدمة الاقتصاد الوطني و « البورجوازية الوطنية» .لان وجود بورجوازية « وطنية » قادره على تطوير الاقتصاد الوطني بشكل مستقل امر في عداد المستحيلات في البلدان النامية ، بحكم ضيعة البرجوازية فيها وصلاتها النسبية بالدول الراسمالية واسواقها . كما ان احتمالات تطور هذا النهج وقيادته نحو قلب سلطة البورجوازية امر مشكوك به ، لان النهج الليبرالي يستهدف بالاساس امتصاص المطالب الثورية وتحويلها في مجالات بعيدة عن التطبيق .

وهذا النهج وهو يفصح عن فشل وغربة النظام البرلماني بصيغه الغربية من الاستجابة لارادة الجماهير والتعبير عنها ، او كونه الاطار الدستوري السليم لذلك ، يجب ان لا يقود الى مواقع الرفض السلبي لكل الصيغ التمثيلية والاطارات الشعبية التي تعبر بصورة دقيقة ومحكمة عن هذه الارادة بل ان ذلك يكرس النهج الثوري في فهم الديمقراطية ويؤمن الاطارات التي تلبي مستلزمات تطور العملية الثورية والبناء الاشتراكي .

فالتاكيد على هزالة التجربة البرلمانية وضرورة تخطيها في بنـــاء التجربـــة الثورية ، لايعتبر ارتكاز الحـــكم على الصـــيغ الدكتاتوريـــة بمقدار مايعنيه من مهمات لاقامة التجربـــة الديموقراطية السليمة . ذلك « ان تخطـــي «البرلمانية» لايعني الانتقال الى اشكال للحكـــم ديكتاتورية او فردية بيروقراطية او عسكرية ، بل يعني زوال الاطار البورجوازي ـ شبه الاقطاعي للديموقراطية الشعبية التي تكفل لجم الرجعية من جهة وتؤمن تعبئة طاقات الجماهير وامكانياتها في عملية البناء الاشـــتراكي الثوري للمجتمع مـــن جهة اخـــرى .

ان الديموقراطية الشعبية هي التي تطور السلطة دوما وتجدد اندفاعات الثورة وتعـــزز مكاسب الجماهير وتوسعها وتصونها وتوفر المناخ لنمو التحرك الجماهيري وتعمق جذوره وعيـــا تنظيميا(٢) »

فالديموقراطية الشعبية بهذا القياس هي التي تضمن للعملية الثورية افاق التقدم والانطلاق الكبير ، لان العملية الثورية وهي تعتمد في زجها على مقدر الطاقة الشعبية التي يتم تفجيرهـــا

(٢) نفس المصدر السابق

وتحريكها . تجد في المناخ الديموقراطي السليم المجالات ـ والاطارات الصحيحة التي تؤدي هـذه المهمة التاريخية الكبيرة .

والوصول الى ذلك لايتم عندما تكون الجماهير بعيدة عن الاطر الثورية التي تضمن التعبئة الشعبية وتزيد وعيها السياسي والاجتماعي ، لان الوجود والتأثير المفوبين للجماهير يفتقدان الى الخصائص النوعية التي تتحكم بالواقع وتضمن السيطرة عليه وتحريكه بما يتلاءم ومهمـــات التقدم وتحقيق التغييرات الثورية في عموم المجتمع .

فالديمقراطية الشعبية لاتنظر الى الجماهير كوجود كمي لااهمية له الا من خلال « لعبـــة الانتخابات » ، بل ان التصورات الصحيحة التـــي تحملها ازاء الدور التاريخي للجماهير وتاثيراتها الخلاقة على الصراع السياسي والاجتماعي تبتعد برؤيتها عن « الاهمية العددية » للجماهير الـى الاهمية الثورية وامكاناتها والثقل النوعي الذي تؤديه في مسيرة التحول الاشتراكي والبناء الجديـد للمجتمع .

والاشارة الى اهميـــة الـدور الجماهيري وماتتيحه الممارسات الديموقراطيه له من مجالات لايعني افتقاد الاصول والتقاليد اللازمة لقيـادة

المجتمع ووضع مسئولياته في مواقع التغيير المطلوبة لان « الفهم الثوري للمسألة الديموقراطية لايلغي الدور او الصلاحيات القيادية او العلوية لتحتل مثلها الخاص في حالات الضرورة ، على ان لاتبتعد عن الاصول الصحيحة الدائمة والثابتة في الديموقراطية وصيغ وروح العمل الجماعي ، وعلينا ان لانجعل من صوابية المعالجات الخاصة قانونا عاما نتمسك به ، ونعتبره بديلا عن ممارسة الديموقراطية واحترام العمل الجماعي(٤) »

فالديموقراطية في المجتمع الثوري لاتلغي مهمات الحاجة الثورية المتصلة بصلب المبادىء والايمان بها .

فالدور القيادي والصلاحيات التي تترتب عليه في قيادة الدولة والمجتمع ، تقتضي أن يكون للقرار المركزي مجالات تطبيقية ، وهذا لايعني تجاوزا على الصيغ الديموقراطية والفهم الثوري لها الذي يحتم عند الضرورات ان يكون الفعل القيادي حاسما في تقرير الموقف على ان تكون هذه المسألة في اطار المشروعية النضالية والا تكون بعيدة عن الاصول الصحيحة في هذا الميدان .

---

(٤) الرفيق صدام حسين من حديث في مجلس التنظيم بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٦ .

وقوة الموقف القيادي واتخاذه القرارات المطلوبة عند الضرورات ، أمر لامناص منه لتعزيز الارادة الوطنية وتمكين العملية الثورية من شق طريقها وسلوكها الافاق الرحبة ، ومن دون تعزيز الارادة السياسية الذي ياخذ في الاطار السياسي مهمة « بناء سلطة وطنية مركزية ثورية » ، لايمكن ضمان السير في طريق الانجازات الثورية التي تعيد بناء التركيب الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن مخاطر ذلك على تعزيز الاستقلال السياسي ، فالسلطة المركزية القوية ووجود القيادة الثورية التاريخية التي تتصرف عند حاجة العمل الثوري بضوء المهمات اللازمة لحماية النظام الثوري وتوطيد ارادة الجماهير والحفاظ على مكتسباتها في كافة المجالات ، يضمن للارادة الوطنية التحرر من القيود التي تكبلها « ففي بلدان العالم الثالث عندما تكون السلطة ضعيفة ومهزوزة تتآكلها الانقسامات وتقوم فيها الكتل المتناحرة تجد نفسها ، موضوعيا في حالة عجز عن التصرف بارادة وطنية في كافة الميادين حتى وان كانت نواياها وبرامجها وطنية لاشائبة فيها .

ان ضعف السلطة وانقسامها ووجود كتل وتيارات فيها يقودها ، مرغمة الى التهاون في القضايا والمصالح الوطنية الاساسية ويجعل امكانية

اختراق اجهزتها والتغلغل والتأثير فيها من جانب الدول والمؤسسات الاجنبية امرا ميسورا بل يصبح حقيقة سياسية ثابتة لاتجد السلطة ، بعد حين بدا من القبول بها كامر واقـــع(٥) »

وبناء السلطة المركزية القوية أن تتضح اهميته في حماية الاستقلال السياسي وتعزيز الارادة الوطنية وتمكينها من مقاومة الضغوط المعادية ،يشكل بذلك شرطا حيويا للديموقراطية الشعبية ورسوخها وتقدمها واتخاذها الحدود الشرعية المتطابقة مع اصول وخصائص العمل الثوري وتقاليده النضالية ومايستدعيه من ارادة مركزية تحفظ التوازن المطلوب في المجتمع الثوري ذلك «ان الديموقراطية الشعبية بدون اطار سياسي ثوري وبدون طلائع ثورية منظمة ، تشمل العناصر النضالية الاعمق وعيا والاشد ثباتا ،المتمتعة ببعد النظر السياسي والكفاءة في العمل المليئة بروح التضحية بالذات والمخلصة الى اقصى حدلقضية الجماهير . هذه الطليعة الثورية هي التي تعطي الديموقراطية الشعبية روحها الثورية ، وهي التي تعكس بصدق وامانة مطامح الجماهير في الثورة القومية الاشتراكية ، هذه الطليعة هي وحدهاالتي

(٥) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن

تؤمن التوازن والانسجام بين مركزية التنظيـــم الشعبي وفعاليته ووحدة النضال الثوري ووحدة العمل البنائي وبين ديمقراطية التنظيم التي يفرضها الطابع الشعبي للثورة الذي يؤمن تعبئة الطاقات الانسانية للجماهير تعبئة كاملة(٦) »

فاذا كانت المركزية ضرورية ومطلوب لتشيد التجربة الثورية واحداث النقـــلات النوعية في المجتمع وحماية النظام وسيادته ، فانها لاتنفصل عن رديفتها الديموقراطية ولاتتعسف عليها، فالصلة عضوية ودائمة بين المركزيـــة والديموقراطية ، والحزب الثوري هو العاصم الذي يضمن الموازنة بينهما ويحدد طرائق العمل من خلال نظرة شمولية وكليـــة .

ان الاختلال وعدم معرفة خاصية المعادلة التي تؤطر فعل المركزية الديموقراطية في المجتمع الذي يخطط السير نحو الاشتراكية ويهدف الى نسف كافة الاسس المادية فيه والبنيات المرتبطة بها ، لايعني التاثير على مسالة بناء السلطة القوية المركزية او على الممارسات الديموقراطية حسب ، بل ان ذلك يحمل اخطار جسيمة على البناء الاشتراكي .

(٦) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومـــي السادس .

وعكس ذلك فان استيعاب حدود الوحدة الجدلية القائمة بين المركزية والديموقراطية لايضمن التوافق التام بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية حسب بل يؤمن للجميع اطارا واسعة ورحبة للتقدم والتحول الثوريين .

فالمركزية والديموقراطية في ظل نظام ثوري يقوده حزب اشتراكي تتلازمان وتتداخلان بتاثيراتهما المتبادلة ويكمل فعل كل منهما الاخر ليؤديان بالمحصلة ضمان البناء للدولة الاشتراكية واستقرارها وتقدمها وتمتع الشعب فيها بحريته الحقيقية الحقيقية .

« ان التنظيم السياسي للسلطة الثورية الشعبية في ظروف البناء الاشتراكي في بلد متخلف ينبغي ان يقوم على اساس توفر الجمع بين وحدة القيادة وقوتها وبين ديموقراطيتها وشعبيتها . ولهذا فان مبدأ المركزية والديموقراطية هو الاساس الملائم لقيام مثل هذه السلطة ، وتؤمن ديموقراطية هذه السلطة عن طريق انتخاب هيئات للسلطة السياسية من قبل الشعب وتأمين رقابة دائمة وفعالة من قبل الشعب على هذه الهيئات وحسن طريق انتخاب الهيئات العليا من قبل الهيئات الدنيا وانعقاد مؤتمرات للمجالس الشعبية والمنظمات بصورة دورية . ان الديموقراطية يجب

ان تتسلسل وهي صاعدة الى الاعلى ، الى ان يصبح مبدأ جماعية القيادة الصورة الديموقراطية للسلطة الثورية في القمة ، الا ان القيادة الجماعية ، لاتعني تميع المسؤولية ولا يجب ان تعرقل المبادرات اليومية للسلطة الثورية ، كما لايجب ان تمنع الحركة المرنة المطلقة لهذه القيادة(٧) .

فالديموقراطية الشعبية يجب الا تنعزل عن الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة في المجتمع وهو ينتقل الى صورة جديدة تقوم على الاسس والقواعد الاشتراكية ، لان استيعاب هذه الظروف والوقوف عند مستلزماتها يشكل توافقا مع القوانين الثورية التي تحكم عملية الانتقال كما انها تلبي في ذات الوقت خصوصيات الواقع وتستجيب لمميزاته .

والتاكيد انطلاقا من ذلك على الشروط التي توفر اساسا راسخا للحزب الثوري الذي يقود عملية التحول ، وهي الشروط التي تؤمن دوره القيادي في المجتمع والدولة ، ووحدة وقوة قيادته الثورية ، ضمانة كبرى واساسية لبناء المجتمع من جديد وتغييره بشكل ثوري وتعزيز التجربة وايجاد مرتكزات تقدمها وتطورها الصاعد . كما

(٧) نفس المصدر ، السابق .

ان ذلك يضع بيد الحركة الثورية امكانيات فعلية وواقعية في الوصول الى اهدافها بروافد متعددة وبصيغ متنوعة حيث انها تتمكن بذلك من اعتماد منهج المرونة التي هي على الضد من المرونة كما تفهمها العقلية الليبرالية .

« ان المرونة في العمل الثوري شيء مطلوب وضروري ، على ان تكون المرونة بصيغة تتصل بظروف الهدف الثوري المطلوب تحقيقه ، وبالواقع الذي تعيشه الحركة الثورية باتجاه اهدافها ، وتنبع من مبادىء العمل الثوري وليس بمعزل عنها .

والمرونة بالمعنى الثوري ، لاتعني استعارة الصيغ الليبرالية ، لان هناك فرقا بين المرونة بالمفهوم الثوري ، وبين المرونة كنهج ثابت وكجزء من المنهج الليبرالي(٨) » .

وعلى ذلك فان الانظمة الثورية لايمكن ان تستعير صيغ الديموقراطية الليبرالية في محاولة للخروج من بعض « المآزق » التي قد تعترض مسيرتها .

لان مثل هذه الاستعارة تغاير قواعد النظام الاساسية وتتنكر لفلسفته والمنهاج الذي تحدده لادارة المجتمع .

(٨) من حديث الرفيق صدام حسين مع الكادر الاعلامي بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢١ .

فالمؤسسات الفوقية يجب ان تتوافق مع القاعدة المادية التي ينهض عليها المجتمع وايه استعارة لصيغ او اطارات بعيدة عن هذه القاعدة لايحل الازمة قدرما يضيف الى النظام خلل كبير يعرضه الى مخاطر كبيرة . ولهذا فان الديموقراطية الشعبية كصيغة لممارسة الحرية المسؤولة في المجتمع هي التي تؤمن الانسجام بين شكل البناء الفوقي فيه ومؤسساته العلوية . والمناخ الذي توفره هذه الصيغة بحكم العلائق الديموقراطية التي تحددها تتيح للنظام مقومات الاستقرار والبناء والتقدم .

والديموقراطية الشعبية بهذه الاعتبارات ليست اطلاق الحرية الليبرالية واعتبار المنهج السائب هو المنطلق الذي يضمن حرية التعبير والتملك والانتماء السياسي ، ذلك ان مثل هذا الاتجاه يبعثر الجهود الثورية ويلفها بمخاطر كثيرة بالاضافة الى افتراقه عن اصول المنهج الثوري الديموقراطية الذي يتفق ومستلزمات تحريك الجماهير وتعبئة قدراتها وضمان مؤسساتها الحزبية والمهنية والشعبية الحقيقية .

ولهذا فالنضال الديموقراطي الصحيح ياخذ من الاهمية مكانا متميزا في الحركة الثورية الاصيلة لانه يكمل ويتلازم مع النضال الاشتراكي .

وبالنسبة للواقع القومي العربي فان النضال الديموقراطي يتداخل ويتفاعل مع النضالين الاشتراكي والوحدوي ويكون من خلال ذلك، القانون المركزي الذي يحقق الانبعاث القومي في الوطن العربي

ولهذا اعطى حزب البعث العربي الاشتراكي المسالة الديموقراطية الاهمية التي تحتلها في موقع الاهداف التاريخية للثورة العربية التي تتلخصها في الوحدة والحرية والاشتراكية .

فلقد « اعطى الحزب منذ نشوئه في الاربعينات وعبر مراحل نضاله في الاقطار العربية النضال الديموقراطي اهمية كبيرة واعتبر تأمين الحريات الديموقراطية لجماهير الشعب العربي شرطا اساسيا من شروط تحقيق الانبعاث القومي .

ومن خلال النشاط النظري والعملي في ميدان النضال الديمقراطي حدد الحزب الاطار العام لنظريته في الديموقراطية عبر « الديموقراطية الشعبية »

غير ان نظرية الحزب في الديموقراطية الشعبية هذه، على الرغم من وضوح ملامحها العامة في ادبياته ووثائقه الرسمية ـ كانت تتطلب التجسيد الحي بتجربة يقود فيها الحزب السلطة السياسية .

.. وعندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة السياسية في القطر العراقي في ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ كانت تقع عليه مسؤولية جسيمة في ان يجسد تجسيدا خلاقا نظريته في الديموقراطية وان يغنيها بالممارسة الحية ويجعل منها مثلا ملهما لحركة الثورة العربية(٩) » .

ولهذا شهدت المرحلة التي تلت الثورة عملا دؤوبا لتكريس النهج والمؤسسات الديموقراطية وعلى اساس استيعاب دقيق لظروف القطر واوضاعه وطبيعة العلاقات التي كانت تحكم العلائق بين الاحزاب والقوى ـ الوطنية .

فلقد جرى الاهتمام على بناء المنظمات الشعبية وتمكينها من تأدية رسالتها والتعبير عن مواقفها وتم اصدار العديد من الصحف والمجلات الحزبية وبوشر بتطبيق صيغة مجالس الشعب ، وتحققت الجبهة الوطنية والقوى التقدمية لتنظيم العلاقات داخل المعسكر الوطني والقومي التقدمي وقواعد العمل الوطني المشترك .

ولم تكن هذه المسائل ذات الصلة الوثيقة ببناء التجربة الديمقراطية الشعبية الا تعبيرا عن عقيدة الحزب في هذا الميدان وتجسيدا لتوجيهاته

(٩) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن .

والقرارات التي يتخذها في مؤتمراته لارساء اسس الديموقراطية الشعبية وتحديد منهاجها . فلقد اكد الحزب بعد انتصاره في تفجير ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ « على تحديد صيغة الحكم بانه حكم ديموقراطي ثوري وحدوي ، وان هذه الصيغة تنمو من خلال ممارسة الشعب لحقوقه في تنظيم نفسه في منظمات مهنية ونقابية حرة موحدة وفي مجالس شعبية ، ومن خلال العمل الجاد لتضامن القوى الثورية والعناصر الوطنية في جبهة واحدة . كما اكد على ان الحزب يجب ان يلعب في هذا الحكم دور العامل الرئيس في تصفية الاثار السلبية المتبقية من الماضي وفي دفع الثورة نحو تحقيق الاهداف الكاملة للمرحلة الراهنة وتسريع عملية تهيئة الشروط اللازمة لاقامة مجلس وطني ومنح الامتيازات الصحفية لجميع الفئات السياسية والمنظمات النقابية والشعبية الموقعة على الميثاق الجبهوي وفي انجاز الدستور الدائم(١٠) » .

هذه الحقائق تؤكدها مسيرة الثورة والتجربة الديموقراطية التي اقامتها وافاق التطور التي تسعى من خلالها لاقامة التجربة الاشتراكية الديموقراطية لذلك فان الصيغ العملية المعتمدة في

(١٠) بيان المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي .

هذا المجال وما يرافقها من ممارسات نقدية وتربوية وانضباطية ماهي في الواقع الا لتجسيد هوية النظام الديموقراطي الاشتراكي وبناء مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية

ولهذا اكد الدستور المؤقت بمادته الاولى هذه الهوية بقوله « العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة هدفه الاساس الدولة العربية الواحدة واقامة النظام الاشتراكي » .

وعلى ذلك فان الديموقراطية الشعبية هي المنهج الذي لايمكن الابتعاد عنه لتامين الحريات المطلوبة في المجتمع الثوري وتاشير حدودها في اطار المسؤولية والحدود المشروعة والابتعاد عنها يقود الى خطرين كلاهما يهدد مسيرة الثورة واهدافها اولهما : الدكتاتورية ومصادرة حق المواطنين من التعبير عن ارائهم ومن ثم احتقار الشعب واهمال دوره التاريخي وثانيهما : تقليد واستنساخ التجربة الليبرالية للديموقراطية وتعريض الجماهير الى فوضى سائبة تبعدهم عن المسؤولية العامة والشروط اللازمة للبناء الاشتراكي

والاشارة الى الانحرافات التي تجر اليها كلا من الدكتاتورية والديموقراطية الليبرالية ، لاتعني ان الديموقراطية الشعبية وممارستها لايمكن ان

تتعرض الى خرق من قبل بعض الاوساط وان تقاليدها والقيم والصيغ التي تحددها تمارس من قبل الجميع بشكل صحيح .

ف (لابد ان ندرك بشكل واقعي ، ان الديموقراطية لاتمارس من قبل كل الناس باطارها الصحيح ، ولكن كما قلنا لابد من خسارة ، وسوف ترون بعض الشطط احيانا ، في خروج البعض عن الصيغ والروح الديمقراطية الصحيحة . ولكن لابد من ان نقبل قدرا من الخسارة ، مع استمرار التوعية والرقابة واذا تطلب الامر المحاسبة الصارمة فعلينا ان لانتردد في ذلك ، ولكن علينا ان لانرتد عن الطريق الصحيح(١١) »

ان الخروج على المنهج الديموقراطي وبروز اخطاء لدى البعض في هذا المجال ، لايعني ان الخلل في اصل التصور المبدئي للديموقراطية الشعبية ، لان اصل الخلل في مثل هذه الظاهرة يتبلور في تخلف النماذج القاصرة وقلة وعيها وسيادة النزعة التسلطية والفردية في تفكيرها ، وهكذا خلل يجب ان يقود الى تعميق التربية والتوعية الديموقراطية واحكام الرقابة بهدف تاشير الاخطاء والمحاسبة

(١١) من حديث للرفيق صدام حسين بمجلس التخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٦ .

القسوى اذا كان يسمى بشكل كبير الى التجربة الديموقراطية . اما الاتجاه في حالات كهذه الى مغادرة النهج الديموقراطي من الاساس فانه يعني سذاجة سياسية واستهانة بمنطق العمل الثوري وينم عن عقلية بيروقراطية ودكتاتورية كافرة بالجماهير وحقوقها السياسية .

ان منطق الوصاية على الجماهير وممارسة السلطة نيابة عنها ، تفكير فاشي وبعيد عن الفهم الثوري للعلاقة الصائبة مع الشعب ، ومثل هذا عدا ذلك يمثل انحرافا خطيرا ، والتاكيد على هذه المسالة لاياتي لحسابات تكتيكية لانه اصلا يرتبط مع التصورات الاستراتيجية .

والحركة الثورية عندما تقوم بعملية تغيير ثوري وتستلم مقاليد السلطة . فانها لاتعتمد في ذلك الا على الشعب ولاتسعى بعد النصر الا لتحقيق ارادة الشعب . وقد تقتضي الظروف الثورية والعوامل الموضوعيةوالذاتيةفترة معينة تستخدمها الحركة الثورية لحماية وتعزيز النظام الثوري ، الا ان هذه الفترة يجب الاتبقى دائمة بل ان تكون انتقالية تعمل من خلالها لاعتماد الديموقراطية الشعبية وتامين حق الشعب الكامل في تاكيد ارادته .

« ان الشرط الاساس لديموقراطية المجالس

الشعبية وثوريتها هي في تكوين هذه المجالس عن طريق الانتخاب الحر المباشر على جميع المستويات في القرية ، المدينة والمنطقة ، والمحافظة .. ثم على المستوى القطري فالقومي .

ان مهمة الطليعة القومية الاشتراكية تامين الجمع بين ثورية مبدأ الاقتراع الشعبي وحريته في انتخاب الهئات التمثيلية والمجالس الشعبية ، ان مثل هذه المهمة لايمكن ان تتحقق الا اذا استطاعت هذه الطليعة تامين التفاف الاكثرية الساحقة من الجماهير حولها ، عن طريق اعتبار الجماهير قاعدة الثورة وحمايتها وبالتالي رفض مبدأ الوصاية على الشعب او ايةممارسة عن طريق التفويض نيابة عن الشعب(١٢) »

فالديموقراطية بذلك ليست اطارا شكليا للنظام السياسي لانها مرتبطة بحاجات النهوض الجماهيري والمستلزمات الكفيلة لتحقيق التفاعل والالتفاف الشعبي مع النظام الثوري .

وعلى ذلك فان هذه المسالة تحتل ثقلا كبيرا في التوجه الثوري وصياغاته السياسية والدستورية وتتطلب جهدا مركزا بحكم الملابسات التي يمكن ان

(١٢) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس

نشا عن اعتمادها او تاطيرها في اجراءات تشريعية وقانونية . لكل ذلك « سوف تبقى المسالة الديموقراطية من اكثر المسائل تعقيدا . ومن اكثر المسائل التي تشغل الفكر الانساني والفكر السياسي والصيغ الدستورية . الان وفي المستقبل . في العراق او غير العراق ، لان المسالة الديموقراطية مسالة انسانية ،في الوقت الذي هي مسالة سياسية كبرى ، وهي مسالة مركزية في نهج عموم الانظمة التي ترعى النهج الديمقراطي وتهتم به في الحلقات العليا في الدولة وكل المفاصل الاخرى ، وكذلك في العلاقة مع الشعب ودوره التاريخي في بناء المجتمعات(١٣) »

والاقرار بكون المسالة الديموقراطية ذات وضع متشابك ومعقد لايعني تاجيل التصدي الديموقراطية او شطبها من الواقع، بل ان استيعاب ذلك والانشغال به فكريا وسياسيا ودستوريا ، يجب ان يجري بشكل متصاعد ومتوازن مع خصوصيات التجربة الثورية وعلى اساس الوعي الكامل الذي يضمن ممارسة هذه المسالة وفهم شموليتها في الحياة من قبل كل الجماهير . لان « ممارسة حق الديموقراطية لاتحدد بالكفاءات

(١٣) من حديث للرفيق صدام حسين في مجلس التخطيط ٧٧\٧\٢٦

الخاصة » وان عدم كفاءة الجهة المعنية بممارسة الديموقراطية احيانا يجب الاتعطل ممارسة الديموقراطية . وانما يستوجب زيادة الاهتمام بالنهج الذي يوصل الى جعل الوسط المعني بذلك بالمستوى الصحيح ، من الوعي والادراك للممارسة الديموقراطية ، وتكييف صيغتها بما يناسب والظروف الموضوعية الخاصة والعامة ، في المجتمع والقطاع . وكذلك فان الكفاءة الاعلى والشخصية الاكبر في الشعب وفي الحزب ، يجب الا تكون مبررا للتفرد والتسلط او الممارسة الفردية البديل عن الجماعية ، وعموم الممارسات والصيغ الديموقراطية(١٤) »

فالدكتاتورية والتسلط والفردية مرفوضة لانها تعطل الجماهير وتحد من حركتها الايجابية وتحدث الانفصام بين النظام السياسي وبينها فقط . بل ان اخطارها تمتد الى الرسالة التاريخية التي يحملها الحزب من خلال ثورته القومية الاشتراكية الديموقراطية للانسانية ، لان النضال القومي له « رسالة انسانية لا يمكن ان تؤدى اذا لم يكن الشعب العربي في الداخل ممارسا لحريته ، اذ لاشيء ذا قيمة يمكن ان يصدر عن القسر والضغط والاكراه ،

(١٤) المصدر السابق

فالحرية هي منبع الفضائل وهي التي تميز الشعب الحي(١٥) » .

فالكبت وزرع الخوف في اعماق الجماهير ليس مظهرا سلبيا يعطل ارادة الامة ويحول دون انطلاقتها القومية فحسب بل ايضا يسيء اهدافها الانسانية وماتطمح الى تحقيقه في المجتمع الدولي .. وعكس ذلك فان الديموقراطية الحقيقية التي تتكفل بتفجير مواهب الشعب وتضمن ازدهار المبادرات الخلاقة ، تعطي للواقع الانساني رافدا حيويا يخصب فيه امكانات التصدي للسيطرة الارهابية والتسلط الاجنبي والدكتاتوري .

والاهداف السياسية للديموقراطية الشعبية حين ترتبط بالاهداف الاجتماعية الاشتراكية فانها تؤدي بذلك الارتباط خدمة كبرى لحرية الشعب وتغنيها بمحتوى ثوري اصيل

وعلى ذلك فان الديموقراطية الشعبية لايمكن ان تحصر ممارساتها في اطار سياسي على غرار المؤسسات التي تقرها الديموقراطية الليبرالية ، لانها تهدف الى تحريك فعالية كل الجماهير ، ومثل هذه المؤسسات مهما كانت « ديموقراطية » فانها

(١٥) الرفيق ميشيل عفلق في سبيل البعث

لاتلبي هذا الفرض . لانها تحرم الممارسة الديموقراطية ، حتى بصيغتها الشكلية ، في فروع كثيرة من مناحي الحياة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي . واذا كان التلازم الديموقراطي والاشتراكي ذا تأثير حاسم على مضمون الحرية الشعبية ومواصفاتها الكلية والشمولية والثورية فان الحركات الثورية الاصلية تتحسب دائما من مخاطر الوقوع في بيروقراطية راسمالية الدولة ادراكا منها ان سيادة مثل هذه النزعة لاتحمل مخاطر على جوهر المنطلقات الاشتراكية فحسب بل تمد الطريق بوجه تطور الديمقراطية ، الشعبية وتنمي الاتجاهات الدكتاتورية . لان « نظام راسمالية الدولة وضعف الطبقة العاملة العددي والتنظيمي يخلق الظروف الموضوعية لنمو البيروقراطية ، لذا فان الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج وتنظيم الطبقة العاملة والحفاظ على استقلالها النسبي عن السلطة ، سيفتح الطريق لتطوير الديموقراطية وسيسهم في التخفيف عن المظاهر السلبية في نظام راسمالية الدولة .

لقد اصبحت الادارة الديموقراطية لوسائل الانتاج شرطا اساسيا للممارسة الديموقراطية الشعبية على الصعيد السياسي(١٦) »

(١٦) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس

والاشارة الى مخاطر راسمالية الدولة لايعني باي حال من الاحوال الابتعاد عن دائرة التوجيه والاشراف المركزي في اطار الفهم الثوري لهذه المسالة ، لان المركزية شيء مختلف تماما عن راسمالية الدولة ، فالاولى تمثل احدى المواصفات المطلوبة لبناء الدولة الثورية وضمان فعل الدور القيادي للحركة الثورية فيها ، فهي لا تتعسف في هذه الاتجاه بل توازن مركزيتها بالديموقراطية بكل مؤشراتها الواضحة . اما الثانية ونعني بها راسمالية الدولة فانها لاتعكس الا تشويها في العلائق الديموقراطية والممارسات الاشتراكية . فالحقيقة . « أن مبررات المركزية ذات المضمون الديموقراطي شيء وراسمالية الدولة شيء اخر مناقض له .. ومعاد .. واذا كانت الطبقة العاملة ومنظماتها وبعض موظفي القطاعات الانتاجية لم يبلغوا المستوى الثقافي والتقني والتنظيمي للمشاركة الواسعة في قيادة الانتاج ، فان ذلك لايبرر ممارسة دكتاتورية راسمالية الدولة .. فالحزب .. هو الذي يتحمل مسؤولية رفع المستوى الثقافي والتقني والتنظيمي وكذلك المستوى السياسي للطبقة العاملة وعموم موظفي الدولة لانه يمثل مصالحهم ومصالح كل الكادحين في المجتمع العربي(١٧) »

(١٧) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن .

واذ يؤثر ذلك اهمية العمل الثقافي والتربوي لزيادة النضج الاجتماعي والسياسي ، فان عدم وصول الوعي الى المستويات المطلوبة يجب الا يحول دون الممارسة الديموقراطية بحجة ان هذه الممارسة تتطلب ذلك ، ومادام الامر بعيدا عنه فان تعليق الديموقراطية والاتجاه الى النزعة الفردية هو الخط السائب .

ان مثل هذه الدعوات مع اغفالها للدور التاريخي الذي يجب ان يؤديه الحزب الثوري في المجتمع تكشف عن عقلية تسلطية ودكتاتورية غاشمة ، فوجود بعض الثغرات في درجة النضج الاجتماعي والوعي السياسي ليس مبررا لسيادة الاتجاهات الدكتاتورية بمقدار مايكون محفزا لنشاط الحزب من اجل رفع هذا المستوى والنهوض به .

فالتخلص من بعض الافات الاجتماعية والتقاليد السيئة الموروثة والعمل على تعميق الوعي الثقافي هما مسؤولية ثورية وتربوية ويتم انجازها بعمل نضالي كبير وبقنوات متعددت ، فالعمل على مكافحة الامية والقضاء عليها ، وتكريس الجهود لضمان تحرر المرأة ، وازالة الامراض الاجتماعية الفاسدة مثل هذه الامور بالتاكيد تعكس نتائج ايجابية كبيرة على الممارسة الديموقراطية وتعميقها وتطورها .

لان بقاء الامية وانتشارها ، وسيادة النظرة القاصرة التي تحط من مكانة المرأة في المجتمع ودورها ووجود التاثيرات الاجتماعية المريضة التي هي من مخلفات القوى الاستعمارية والرجعية ، لابد وان يؤثر سلبيا على الممارسة الديموقراطية الشعبية ويبقيها مبتورة وناقصة ويجعل من صورتها غير واضحة وشاملة .

فانتشار الامية معناه استمرار التخلف الثقافي ومن ثم استمرار التخلف السياسي ،والنظرة الدونية الى المرأة واحتقار مكانتها ، لاتحرم المجتمع من نصف اعضائه فقط بل تصحب معها امراضا اجتماعية خطيرة تتصل بسلب النظرة المبدئية وضرورات العمل الثوري للبناء الاشتراكي ، كما ان وجود الامراض الاجتماعية وماتنم عنه من تقاليد وعادات مرفوضة لها اثارها على العملية الثورية .. وكل هذه الانعكاسات تعرض الممارسة الديموقراطية الى بعض المخاطر وتصيب جانبا من تطبيقاتها بسلبياتها وتحد بالنتيجة من عدم استكمال ملامحها بالصيغة المبدئية المطلوبة .

وفي المجتمع الثوري ، فان ابعاد فصيل او شريحة اجتماعية ثورية عن العمل السياسي لايعني الاخلال بالمبدأ الديموقراطي حسبه ، بل ان ذلك ينافي ضرورات البناء الاشتراكي .

وكنتيجة لذلك ، فان ابعاد الجيش عن السياسة الثورية التي يخطها الحزب القائد لايعني حرمان المجتمع من الامكانات الثورية التي يزخر بها الجيش وعموم القوات المسلحة ، بل ان ذلك يصحب نتائج عملية مناهضة لشروط حماية وبناء النظام الاشتراكي . ف (الممارسة الديموقراطية للسياسة ليست حقا للمواطنين الذين يعملون في القطاع العسكري فحسب بل هي ضرورة اساسية من ضرورات البناء الاشتراكي(١٨) »

ولهذا فان حق منتسبي الجيش في الممارسة الديموقراطية يجب الا يفهم منه رغم حساسية التحالف الجبهوي التي تميز هذه الممارسة ، الحق لبقية فصائل قوى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية من العمل السياسي داخل صفوفه لان ذلك مسؤولية حزب البعث العربي الاشتراكي ، وهي احدى الشروط اللازمة للحفاظ على وحدة القوات المسلحة التي لايمكن التفريط بها ، وتأدية واجباتها الوطنية والقومية على اكمل وجه «لان ضمان تأدية الجيش لمهماته المقدسة في الحرب والاعمار ، ضمان التصاقه بالحركة الشعبية ومصالح الجماهير ، يتطلبان العمل الدائب على تعميق الوعي القومي والديموقراطي

(١٨) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس

والتقدمي بين صفوفه وكذلك الحفاظ على نقاوته من انحرافات الزمر المغامرة التي لاتفكر الابمصالحها الخاصة على حساب اهدافه الاساسية ومصالح الشعب العليا بدفع من الدوائر الاستعمارية والرجعية المادية للشعب .

وان وحدة الجيش وكل القوات المسلحة الوطنية والتفافها الراسخ حول الثورة ومبادئها وقيادتها والتزامها الثابت بالدفاع عنها وعن مكتسبات الشعب ضد اي شكل من اشكال العدوان او التآمر والتخريب ، امور اساسية لايمكن التفريط بها . وتتولى قيادة الثورة وحدها مسؤولية تأمين هذه الشروط(١٩) »

(١٩) ميثاق العمل الوطني

الفصل الثالث
الممارسات الديمقراطية
الضرورة والأسلوب

يحرص الحزب الثوري عند تسلمه مقاليد السلطة السياسية على ترجمة المبادىء والشعارات التي كان يرفعها خلال نضاله السلبي . وتتضح مقدرة الحزب القيادية واصالة اهدافه من خلال التطبيقات وماتكشفهمن ادلةملموسة تعطي البراهين الكافية على عملية تلك الاهداف والشعارات من جهة وكفاءة الاداة القائدة في نقلها الى حيز الواقع من جهة اخرى .

ان رفع برامج معينة والعمل على تعبئة الجماهير حولها لايكتسب قيمته النضالية الحقة اذا كان ذلك مبني على دوافع تكتيكية ويفتقد الى الاطار الستراتيجي الذي يحدد الانماط العلمية اللازمة للتنفيذ .. والحركة ذات الدور التاريخي تبتعد عن هذا الاسلوب وتقلع عن كل المسارب

الخاطئة التي تضعها امام هوة فاصلة بين المبادىء والتطبيق .

وبالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي فان حرصه على ذلك مع كونه ضرورة تفرضها سماته الثورية يكتسب ميزة نوعية بحكم هويته القومية وكونه حزب الثورة العربية .

فالواقع القومي ومايشهده من ظروف التجزئة تتطلب عند نجاح الحزب في تسلم المسؤولية في هذا القطر او ذاك ان يعكس القدرة في تنفيذ المبادىء واعطاء صورة النموذج بحيث يشكل « القطر المحرر» قاعدة فعلية للنضال العربي ومركز اشعاع في المحيط القومي .. ولهذا فان اي خلل لايعكس اثارة السلبية عند الحدود القطرية بل يصيب بنتائجه الكفاح العربي ويؤثر عليه .

ومن هذه الزاوية تقع على عاتق حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود الدولة والمجتمع في القطر العراقي منذ ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ، مهمات جسيمة ويتحمل بفعل ذلك مسؤوليات كبيرة لاحداث التغييرات الثورية وتغيير انماط السلوك الاجتماعي بما يتوازى والتبدلاتالتي استطاعت هذه التغيرات ان تحدثها فيالمجتمع لان مهمة نشر الافكار والقيم الاشتراكية والديموقراطية مهمة حاسمة

تتطلب بالضرورة تأطيرها في ممارسات نضالية على كافة المستويات وتجسيدها في صيغ تطبيقية ملموسة تنسجم مع ظروف تطور الثورة والمرحلة التي تمر فيهـــا .

لقد شهد القطر العراقي منذ قيام الثورة انتصارات تاريخية على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وجرت تحولات هامة وكان الهدف الرئيس من وراء ذلك كله تبيـــان طبيعة النظام الثوري الذي يقوده حزب البعـــث العربي الاشتراكي وتوضيح الخصائص والمميزات التي يستمدها من عقيدته القومية الاشتراكية ... وبلور ميدان العلاقة مع الجماهير والحرص على اطلاق فعالياتها وتحريرها من الخوف والتردد ميزة واضحة في هذا الاتجاه .. ولم يكن السير في هذا الطريق تعبير عن موقف طارىء او تجسيد لممارسة وقتية بل انه استند الى منطلق مبدئي ثابت وراسخ ظل العامل الاساس وراء كل الفعاليات التي كانت تدور وراء تمكين الجماهير من التمتع بحقوقهـا ودفع مبادراتها الاسهام الخلاق والمبدع في العملية الثورية التي يعيشها القطـر .

ان المجتمع الثوري يؤمن ايمانا قاطعا بدور الجماهير وضرورة تمتعها بكامل حقوقها ، وهذا الانحياز المطلق لايعبر عن حسابات انتهازية في كسب

واضافة ارقام عديدة الى جانب صف الثورة وتوسيع الحزام المؤيد لها بل هو شرط من شروط تطـور العملية الثورية وتوفير القوة المادية المطلوبة لانطلاق صعودها . واذا كان احترام حقوق الجماهير مسالة في عداد البديهيات بالنسبة لاي مجتمع ثوري لضمان تقدمه فان شطرا آخر يكمل نصف المعادلة التـي تضبط عملية هذا التقدم وتعني به تادية الواجبات المطلوبة والحرص عليها ... فالحديث عن حقوق بمعزل عن الواجبات لايعني غير رؤية قاصرة يتغلب التفكير الانتهازي فيها مثلما يعني التاكيد علـى الواجبات دون الاقرار بمدا الحقوق المطلوبة استهانة بدور الجماهير وآدميتها .

ان بين الحقوق والواجبات صلة حية وجدلية وبينهما وحدة لايجوز فصلها او التجاوز عليها ، ولكن في ظل واقع ثوري يجب ان يكون خط الميل دائما لصالح تنفيذ الواجبات والحرص على تطبيقها .

من خلال هذه الحقيقة ومع وعي الظروف الواقعية التي تحيط حركة الثورة ومستقبل تطورها كان حرص القيادة الثورية يتجه الى التفاعل مع المستلزمات المطلوبة لتعميق دور الجماهير وتعزيز قدراتها للاسهام في حماية وبناء المجتمع الجديد . ذلك ان الممارسات الديموقراطية الصائبة لايمكن ان تنفصل عن الحقائق الملموسة لواقع الجماهير

ودرجة وعيها السياسي بالاضافة الى صلتها الحيوية بالافق التاريخي الذي تطل عليه مسيرة الثورة .

لقد شهدت المرحلة الاولى لانتصار الثورة ندوات موسعة دارت تحت شعار « الثورة والحزب يجيب » وفي القياس النسبي بلورت تلك الصيغة فهما مقبولا للديموقراطية الشعبية باعتبارها اختيارا لكشف وتسليط الاضواء على الكثير من المواقف وبرغم ان مثل هذه الندوات كانت تتركز في الدرجة الاولى حول مسائل سياسية وفكرية ، وانها لم تمتد الى التلويح الى بعض الثغرات والامور السلبية فانها قدمت للجماهير ممارسة ديموقراطية غير مألوفة واعطتها حقا في الاستفسار عن العديد من الاراء والقضايا الهامة .

وفي ظل تلك المرحلة هل كان بالامكان توسيع تلك الممارسة الى الصيغ النقدية ؟

ان حقيقة هامة من الضروري الانتباه لها هي ان الديموقراطية الشعبية لايمكن ان تكون وليدة النوايا الحسنة والارادة الذاتية ، انها ضرورة مبدئية ترتبط وتتحدد وفق اسس وقواعد موضوعية وعلمية كما انها في العرف النضالي تختلف كليا عن كل الاشكال المشبوهة والهجينة للديموقراطية الليبرالية ، وهي بهذه المقاييس تعني خلق افضل

المجالات لحركة الجماهير مثلما تعني ارتكازها على اطر واضحة ومحددة تسهم في مجموعها بصيانة هذه الحركة ووقايتها من كل المخاطر عن طريق تلك الاطر الى جانب ماتؤكده من ضرورات قاطعة في عزل القوى المتآمرة والطبقات الرجعية المعادية لخط الثورة ومستلزمات تقدمها .

في ضوء هذه القضايا تتطور لممارسة الديموقراطية وتنمو اكثر مع تطور مسيرة الثورة وطبيعة المرحلة التي تمر فيها ، وتتفتح مجالات اوسع للممارسة الديموقراطية والنقد وكشف الظواهر السلبية بكل حرية ، ذلك ان تعزيز سلطة الحزب في قيادة الدولة والمجتمع ، وزيادة الوعي السياسي والنضوج العام للجماهير من الامور الاساسية في اعتماد هذه الممارسات .

وعلى ضوء ذلك يجب الايفهم ان هذه الممارسات تتم وفق نمط ثابت ووسائل جامدة ومحددة لانها بالضرورة ذات صيغ متدرجة ومتوازنة كي تؤمن الاستجابة مع الاعتبارات الموضوعية وضرورات الواقع شريطة ان يكون ذلك متطابقا مع المؤشرات المبدئية والايتخلف عنها او يتجاوز على احكامها .. والتسليم بهذه الصيغ مع كونه تجسيدا لنظرة واعية الا انه يتطلب حرصا على عدم الوقوع في الاطر الجامدة لان التحجر صيغة مرفوضة ولان الفرض

يجب ان يظل دائما مكرسا لابقاء مصبات النمو متدفقة وجعل هذه الاطر مفتوحة لمستلزمات التطور بهدف الانتقال لصيغ متقدمة وايجاد افضل المجالات للتوسع في اعتماد الممارسات الديموقراطية والصمود بها ولايمكن تصور عملية بلوغ هذا المستوى او ذاك في الصيغ الديموقراطية في ظل النظام الثوري من دون الاطار التنظيمي الذي يقود جميع الفعاليات باتجاه الوصول الى اهدافه ، لان وجود الحزب الذي يمثل صمام الامان في ضبط هذه الفعاليات شرط اساسي لتاشير الحدود الحسابية لمثل هذه الممارسات وضمان اكيد لقيادتها وفق الصورة السليمة .

ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى المناقشات التي شهدتها ندوات ورقة العمل الخاصة بانخفاض الانتاجية ، فالهدف من وراء ذلك لم يكن محصورا في اطار المحاسبة للقصور الحاصل في هذا المرفق الانتاجي او ذاك ، ولم يكن الغرض الانتقام او التشهير بهذا او ذاك ، بل ان الغاية الاساسية مع بحث الوسائل الناجحة لتطوير لانتاج والارتفاع بالقدرة الانتاجية ، كانت ترمي الى تثبيت المنطلقات المبدئية المحددة سلفا بادبيات الحزب وبياناته وتكريس تقاليده الديموقراطية وعلى ذلك فان هذه الممارسات كشفت واكدت ، فيما يتعلق الامر

بما اتاحته من فرص للممارسة الديموقراطية ، الامور التالية :ـ

اولا : وجود خلل في تقديم العلائق الديموقراطية وعكس ملامحها في التعامل وتحديد التقاليد المطلوبة ، وما يزيد من مخاطر هذا الخلل ان يتضح بشكل صارخ بعد فترة ليست بالقصيرة على تسلم الحزب لمقاليد السلطة ، وهي المدة التي كان يفترض خلالها ان تتطور الممارسة الديموقراطية وتتقدم الصيغ الحسابية وان يستجاب لنداء المبادىء والتوجيهات المستمرة للقيادة في نبذ اشكال التسلط والتعسف المتمثلة بالتعالي والبيروقراطية ، لان توطد سلطة الحزب ورسوخ مبادئه وثقة الشعب بقيادته امور تتيح فرصا اكثر لممارسة الديموقراطية .

ثانيا : ان تمكين الجماهير من حقها في ممارسة النقد والرقابة والمحاسبة يمثل صمام امان لازدهار الممارسات الديموقراطية ويكشف جوهرها الشعبي وصفاتها الثورية ، ولا يمكن الحديث عن اطلاق فعالية الجماهير وتعبئتها من دون هذا الحق الذي يؤدي الى تحويل الطاقات الجماهيرية الى زخم واع ومنظم .

ثالثا : ان حسن استخدام هذا الحق مسؤولية الجهاز الحزبي ومهمته المباشرة فاذا كان الحزب قائد الجماهير فان تربيتها وضبط ممارساتها لايمكن ان تكون مسؤولية غيره واي خلل في هذا المضمار لايعني نقصا في احكام شروط التربية النضالية بل يحمل مخاطر ذات نتائج سلبية على المجتمع والدولة اللذين يقودهما .

رابعا : والتصرف المسؤول والحرص على احترام الصيغ السليمة للديموقراطية يتطلبان من المناضلين الحزبيين قدرا عاليا من السلوك الديموقراطي وتقديم النموذج للاخرين في ذكر الحقائق والنقد البناء والابتعاد عن الاشكال التي تثير اشمئزاز الجماهير .

فالتجارب تؤكد ان الديموقراطية الحقيقية هي احدى المحاور المركزية لرسوخ التجربة الثورية وتقدمها .. فالعملية الثورية كي تحقق غايتها يجب ان ترتكز الى وحدة عضوية تجمع المركزية والديموقراطية في آن واحد وتحدد الممارسات من خلالها .

واذا كانت المنطلقات النظرية للحزب قد اشارت الى بعض الظروف اللازمة للممارسة الجادة

الواعية للديموقراطية ، وهي الظروف التي تقتضي ان تكون سياسة الحزب متطابقة مع مبادئه وخطط الستراتيجية والتكتيكية « لان الوضوح الدائم في سياسة الحزب يساعد على خلق الشروط الموضوعية لانضباط طوعي في صفوف الحزب كما انه يساعد على عزل العناصر الانتهازية والمخربة في صفوفه(١) » .. كما ان الكفاح ضد ظواهر التخلف وكل مايمكن لامراض المجتمع ان ان تفرزه امر في غاية الاهمية في هذا الشأن لان «انعدام الثقافة السياسية والمقاييس العلمية في التحليل والتفكير لابد ان تؤدي الى خلق التكتلات العشائرية والروح الخلقية والنفسية الاقطاعية داخل صفوف الحزب . ففي افتقاد تربية ديموقراطية في صفوف الحزب ، وفي حال الغموض العقائدي الايديولوجي ، تفقد العلاقات المبدئية الموضوعية بين المناضلين الحزبيين وتؤدي بالبعض الى التفتيش عن روابط اخرى . وهكذا تنزلق قواعد الحزب الى مجموعات فوضوية متخلفة لتتمركز حول مفاهيم متخلفة او الى حلقات صداقة فردية او حول اشخاص . وهكذا تنحدر الى الاستسلام لبقايا عادات فكرية خلقتها عهود تاريخية بائدة (٢) »

---

١ ، ٢ بعض المنطلقات النظرية .

وبشكل الوعي الثوري والثقافة العملية ضرورة لازمة للممارسة الديموقراطية « لان المنطق العلمي الذي يقوم على التحليل العلمي الموضوعي لظروف النضال وعلى التحليل الواقعي للاوضاع الملموسة التي ماتبرح في تطور وتغير ، هو وحده الذي يتيح رفع الكفاءات الفكرية في صفوف الحزب ، وهو الذي ينفي جميع اشكال التفكير الذاتي كالارتجال والنظرة التقريبية والكسل العقلي الوعظي وسائر النزعات المثالية في التفكير(١) »

وفي ضوء هذه الحقائق يمكن الحكم على ماشهدته ندوات انخفاض الانتاجية من الممارسات الديموقراطية وما تخللها من كشف صريح لبعض الاخطاء .. وفي هذا المجال فان ميلين يجب ان يجري الابتعاد عنهما في هذا الحكم هما :

اولا : راي يعتبر الندوات مظهرا لايتصل بالممارسة الديموقراطية ويرى فيها خطرا واضرارا على الحزب وهذه الاراء هي في الغالب اراء بعض العناصر التي تحتل مواقع ادارية متقدمة وتخشى من اسلوب المصارحة والنقد وتطير من مواجهتها بالحقائق وهي لذلك تعتبر النقد

(١) المصدر السابق

الموجه اليها وكأنه نقد الى الحزب وهذا مكمن الخطورة والفهم الخاطيء .

ثانيا : راي اخر معاكس ويمثل رد فعل على الاتجاه الاول لاينظر الى الندوات كممارسة الديموقراطية بل يعتبرها وسيلة لقذف الاتهامات والتشهير بمراس المؤسسة ويستميت من اجل الاساءة الى الاخرين عن طريق البحث في الملفات والتحري عن اية شاردة لتكون المادة الرئيسية في مطالعة الاتهام !!

ومن واقع التتبع لنتائج كلا الرايين وموازنة محصلتهما بالاهداف الاساسية التي تكمن وراء اعتماد مثل هذه الصيغة ، يظهر خطل كلاهما وغربته في الاصول المبدئية لان هذه الممارسات هي ممارسات ديموقراطية وهي جزء من العملية التربوية الثورية التي تهدف الى تعميق روح الثقة والبسالة عند المواطن وتمكنه من ممارسة حقوقه

واذا كانت الندوات بهذا القياس تجسيدا حيا للايمان بحقوق الجماهير وكونها ضرورة مبدئية وعملية فان هذه الحقوق لايمكن ان تنفصل عن سياق الاصول المطلوبة لتوجيه نتائج هذه الممارسة وفق الصورة التي تضمن لحركة الثورة التقدم والتخلص من الادران الضارة ... ان الاشارة الى السلبيات

الوجودة والعمل على تجاوزها ليس من قبيل تصريف ضغوط معينة ؛ فالثورة لاتشكو حالة من النقمة الشعبية حتى يصار الى اتباع صيغ تكتيكية لتنفيس الوضع للحيلولة دون وقوع الانفجار ؛ فالرصيد الضخم من الانجازات النوعية والتاريخيه وحب الشعب للقيادة والنمو التنظيمي للحزب . أمور مطمئنة وتقطع الطريق على ذلك .. وعليه فان هذه الممارسات تشكل صيغة ستراتيجية ترتبط بصلب مبادىء الحزب الديموقراطية الشعبية ... ولايمكن باي حال من الاحوال ان تمثل الخروقات وعدم قدرة البعض في اجادة استعمال حقه في ممارسة النقد نقطة خلل في هذه الممارسات . ان النقد حق طبيعي ولايمثل لاي ممارسة جادة للديموقراطية ان تسقط من مضمونها ذلك .. والاراء الجريئة والشجاعة وهي تجاهر بذكر الاخطاء وتزيح الستار عن السلبيات ؛ اراء تمثل الصدق والصراحة اللازمين لذكر الحقيقة التي يجب ان تكون ثورية واخلاقية .

ان النقد البناء الموضوعي يجب ان يعمم على كل الممارسات والصيغ ؛ واللجوء الى هذا الاسلوب يتم بضوء المصلحة العليا لاعلى اساس الحسابات الفردية والانتهازية ذلك ان هناك نوعين من الاعتبارات وراء توظيف النقد في غير اغراضه الثورية هما :

اولا : مجموعات تتظاهر بالحرص على الديموقراطية وحقها في النقد عند مايكون من مصلحتها شهر هذا السلاح ، وبالذات عندما تكون في موقع ادنى تعاني فيه تسلطا وضغوطا من الموقع الاعلى ، ولكنها سرعان ماتتنكر لهذا (الحرص) عندما تنتقل الى الموقع الاعلى ويرفع عنها كابوس الضغط لتمارس تسلطا يفوق التسلط الذي تعرضت اليه وتكم الافواه التي تحاول النقد وتستهدف ذكر الاخطاء

ثانيا : قسم اخر لم يتعود الاعلى رؤية السلبيات والشك في كل تصرف والتعامل مع كل المواقف من خلال نظرة مدانه تفترض مسبقا النوايا السيئة بالاخرين وهذا النوع لا يعتبر النقد كبند هام في الممارسة الديموقراطية بقدر مايتيح له من مجال في الاساءة الى الاخرين فهو لا يعتمد هذا الاسلوب لتقويم الاخطاء بل يعتمد النقد من اجل النقد . وعلى غرار هؤلاء هناك البعض الذي يجيد الاستعراض ويستهدف من خلال مواقفه الظهور بمظهر (البطل) ان النقد المخلص المسؤول لايعني هذه الانماط المتذبذبة ولا هو رديف المزاج ؛ انه كشف لاخطاء مضرة وتبيان للحقيقة والسكوت عن ذلك مظهر خطير لاينقل عن نهش

الاخرين بهدف حرقهم لان محصلة كلا المظهرين لاتختلف من حيث نتائجها السلبية فالاول يكشف الروح الوصولية والانتهازية والثاني يفصح عن تربية لا اخلاقيـة ومظهر هـدام وتخريبي .

فالنقد يجب أن ينصب على الحقيقة وان يكون اخلاقيا ، كما ان ممارسته بالصيغة العلنية تتطلب وعيا لعدم استغلاله من قبل الاخريـن فبعـض الاطراف تحاول ان تركب الموجة للاستفادة مـن المناخ الديموقراطي من جهة والتركيز على السلبيات لغرض فائدتها الذاتية من جهة اخرى . في حين تحاول العناصر المعادية كالعادة تضخيم الاخطاء ونقلها من صيغها الفردية او الجزئية الى الارضية المركـزية .

صدر من الموسوعة الصغيرة :

١ ــ العرب والحضارة الاوربية
د . فيصل السامر

٢ ــ فلسفة الفيزياء
د . محمد عبداللطيف مطلب

٣ ــ الحقيقة الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي
الفكر والتطبيق
عزيز السيد جاسـم

٤ ــ قضايا المسرح المعاصر
سامي خشيم

٥ ــ الصناعات البتروكيماوية ومسـتقبل النفط العربي
د . محمد زاهر السماك

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد
١٢٦١ لسنة ١٩٧٧

دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م